الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.5

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
15 November 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة سامايوا - ريكاري (نائبة الرئيس) . . . . . (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التقديرات المتعلقة بالمهام السياسية الخاصة، ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54419 (A)

في غياب السيد ماكاي (نيوزيلندا)، ترأست الجلسة السيدة سامايوا - ريكاري (غواتيمالا)، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التقديرات المتعلقة بالمهام السياسية الخاصة، ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (*A/58/886*؛ و *A/59/411* و *Corr.1*)

١ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قدم تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المتعلقة بالمهام السياسية الخاصة، ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/58/886). وأشار إلى أن لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة قد أنشئت لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي بين البلدين. وقال إن الأمم المتحدة كانت تقدم المساعدة إلى اللجنة المشتركة في تنفيذ تلك المهمة. وبعد دراسة الاحتياجات المقترحة من الموارد من أجل دعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة لفترة السبعة أشهر من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على النحو المحدد في الوثيقة A/C.5/58/20/Add.1، فوضت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩٤/٥٨، الأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٦ ملايين دولار، وطلبت إليه أن يقدم تقريرا ماليا شاملا بنهاية الدورة الثامنة والخمسين. وقال إن التقرير المعروض على اللجنة يتضمن الاحتياجات المنقحة في إطار الميزانية العادية لفترة السبعة أشهر ومعلومات حول تلك العناصر من ولاية اللجنة المختلطة التي موّلت أو سوف تمول من مصادر غير الميزانية العادية.

٢ - ومضى يقول إن الأمين العام كان قد التمس أولا مبلغ ٦,٩ ملايين دولار من أجل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى اللجنة المختلطة، بينما بلغت الاحتياجات المنقحة ٥,٤ ملايين دولار. وعكس الانخفاض في الاحتياجات السرعة الفعلية للنشاطات على أرض الواقع وانخفاض النفقات بالنسبة للمراقبين المدنيين. وقال إنه تم الإعلان عن تبرعات أو مساهمات بمبلغ ٨,٣ ملايين دولار من مصادر خارجة عن الميزانية. وعلاوة على ذلك، فإن حكومات إيطاليا والسنغال والنرويج قدمت دعما عينيا. وبينما لم ترد أي تعهدات مالية محددة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة، فإن البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي قد أشارا إلى اهتمامهما في دعم مثل هذه النشاطات. والإجراء الذي يطلب إلى الجمعية العامة أن تتخذه مذكور في الجزء الخامس من التقرير.

٣ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذا الصلة A/59/411 و Corr.1، وقال إنه تم تقديم معلومات أساسية في الفقرتين ٢ و ٣ من التقرير، بينما ترد تفاصيل الاحتياجات المنقحة في الفقرات من ٧ إلى ١٣. وبيّن أنه لا اللجنة الاستشارية ولا اللجنة الخامسة كان لديها الوقت الكافي لدراسة الاحتياجات المقترحة من الموارد التي قدمت في أيار/مايو ٢٠٠٤. ووفقا لذلك، فقد تقرر منح سلطة الالتزام بدلا عن تحميل النفقات على الاعتماد القائم في إطار الباب ٣ (الشؤون السياسية) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤ - واستأنف قائلا إن اللجنة الاستشارية، بعد أن نظرت في طلب الأمين العام الأولي، تلقت معلومات إضافية حول الاحتياجات من الموظفين. وعلى أي حال، فقد كانت مقيدة في دراستها للتقرير المتعلق بالاحتياجات المنقحة

(A/58/886) لأن ١٣ وظيفة دولية سبق ومُلئت، وهناك وظيفتان أخريان يجري العمل بجد على ملئهما، وكل الموظفين المحليين متواجدون في الخدمة. وقال إن اللجنة الاستشارية ووجهت على نحو فعال بالأمر الواقع. ورغم عدم اعتراضها على التوظيف بالنسبة للجنة المختلطة، فقد توقعت أن أي عرض مستقبلي لمهمة سياسية خاصة، سيشمل في المقام الأول، على معلومات تفصيلية وتبرير للمقترحات المتصلة بالوظائف وغير الوظائف، بالأسلوب نفسه الذي يستعمل بالنسبة للعروض الخاصة ببعثات حفظ السلام.

٥ - وأردف يقول إن اللجنة الاستشارية قدمت في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من تقريرها، عددا من التوصيات من أجل تحقيق وفورات محتملة، وهو ما ينبغي أن يظهر في أول تقرير للأداء عن فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي الفقرة ١٤ أوصى التقرير أن توافق الجمعية العامة على الاحتياجات المنقحة من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى اللجنة المختلطة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ولضمان التجانس في المعاملة، فإن المبلغ الموافق عليه يجب أن يحمّل على الرصيد غير المخصص من اعتماد المهام السياسية الخاصة المرصود في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية. ولاحظ أنه يبدو أن هناك خطأ فنيا في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام، وأشير فيه إلى مسار عمل مختلف. وقد تكرر هذا الخطأ في تقرير اللجنة الاستشارية.

٦ - **السيد الأنصاري** (قطر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن المجموعة تدعم بقوة طلب الأمين العام تخصيص الالتزام المخفض البالغ ٥,٤ ملايين دولار في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية في سياق الإجراءات التي ستتخذ بناء على تقرير الأداء الأول. وقال إن المجموعة ترغب في الثناء على تلك الدول التي قدمت تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتمويل عملية ترسيم الحدود، بما فيها الكاميرون ونيجيريا، حيث دفع كل بلد منهما ٣ ملايين دولار، كما ترغب في حث البلدان المانحة على المساهمة في الصندوق الاستئماني.

٧ - **السيد الخويزن** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود)، بالإضافة إلى أيسلندا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يعترف بأهمية عمل اللجنة المختلطة ومساهمتها في منع نشوب الصراع والحل السلمي للتراعات. فحين أنهت اللجنة دراسة الاحتياجات المقترحة من الموارد لدعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة في أيار/مايو ٢٠٠٤، كانت الوفود قد طرحت أسئلة تتعلق بالاحتياجات من الموظفين ومستوى ومهام الوظائف ذات الصلة؛ والاحتياجات من المستشارين والخبراء، والوفورات المحتملة من عمليات النقل والعمليات الجوية؛ ومشاركة الهيئات الإقليمية والتعاون من جانب مكاتب الأمم المتحدة؛ وكذلك خطط الحصول على التبرعات. وقال إن التقرير المعروض على اللجنة (A/58/886) يتضمن الاحتياجات المنقحة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ومعلومات حول التبرعات والتعهدات الواردة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقال إن هناك معلومات إضافية بشأن الاحتياجات من الموظفين جرى تقاسمها مع الوفود في الجزء الثاني من الدورة الثامنة والخمسين المستأنفة للجمعية العامة. وعلى أي حال، لم يتم الرد على كل الأسئلة التي طُرحت. وسيلتمس الاتحاد الأوروبي مزيدا من الإيضاح في المشاورات غير الرسمية.

٨ - واسترسل قائلا إن الاتحاد الأوروبي مستعد للموافقة على الاحتياجات المنقحة، ولكنه يتفق في الرأي مع اللجنة الاستشارية على وجوب مراقبة التكاليف على نحو وثيق.

وأي وفورات يتم تحقيقها يجب أن تظهر في تقرير الأداء الأول. وقال إن الاتحاد واثق بأن التوقف المؤقت في المرحلة الثالثة والنهائية من الانسحابات ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي لن يؤدي إلى تأخيرات إضافية في تنفيذ ولاية اللجنة المختلطة، ويدعو كل الأطراف إلى التقيد بالإطار الزمني المتفق عليه. واختتم قائلا إنه يلاحظ أن احتياجات دعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة لعام ٢٠٠٥ ستندرج في التقرير الموحد حول التقديرات المتعلقة بالمهام السياسية الخاصة ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، الذي سيقدم قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وأعرب عن الأمل بأن تدرس تعليقات اللجنة دراسة وافية لدى إعداد تلك الوثيقة.

٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم المجموعة الأفريقية، فقالت إن المجموعة ترغب في الموافقة على البيان الذي قدمه ممثل قطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأردفت تقول إن المجموعة تلاحظ مع الارتياح أن الاحتياجات المنقحة لدعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة تمثل تخفيضا يبلغ ٧٠٠ ٥٨٠ دولار بالمقارنة مع المبلغ الذي أذن بالالتزام به، وإن ذلك هو نتيجة للإدارة الفعالة. وإن المجموعة ترحب أيضا بالوزع السريع للموظفين الضروريين. ومضت قائلة إن المجموعة تؤيد طلب الأمين العام بتخصيص مبلغ ٥,٤ ملايين دولار في إطار الباب ٣ من الميزانية البرنامجية وتؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ١٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وإنها تثني على البلدان التي قدمت تبرعات نقدية أو عينية. غير أنها تلاحظ أنه رغم استلام أكثر من ٨ ملايين دولار، هناك حاجة إلى ٤ ملايين دولار إضافية لتمويل أنشطة ترسيم الحدود، التي قدرت تكاليفها بما يقارب ١٢ مليون دولار. وقالت إن المجموعة الأفريقية تدعو إلى تقديم تبرعات لدعم تلك الأنشطة وتمويل المشاريع المشتركة وسائر تدابير بناء الثقة.

١٠ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): قالت إن وفدها أحاط علما بملاحظة اللجنة الاستشارية بأن البيانات المقدمة بصدد المهام السياسية الخاصة يجب أن تتضمن معلومات تفصيلية وتبريرا للمقترحات. وإن وفدها يدعم تخصيص المبلغ المنقح ٥,٤ ملايين دولار لدعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وأضافت إن وفدها يلاحظ مع الارتياح أن البلدين قد أخذا بزمام هذه العملية، كما هو ظاهر من الالتزامات المالية المحددة التي قدماها. كما يرغب في الثناء على تلك البلدان التي قدمت تبرعات نقدية وعينية. وبغض النظر عن حالات التأخر في المرحلة الأخيرة من الانسحابات ونقل السلطة، فإن تقدما هاما قد أحرز. وإن وفدها يرحب بالتعهد الذي قدمته حكومتا نيجيريا والكاميرون بالحفاظ على روح التعاون والصداقة التي ميزت عمل اللجنة المختلطة. وإنه يتوجب تشجيع هذه العملية ودعمها.

١١ - **السيد إكورونغ أ. دونغ** (الكاميرون): قال إن وفد بلده يدعم تخصيص المبلغ المطلوب ويثق بأن هذا المبلغ كاف لضمان أداء اللجنة المختلطة لمهمتها على نحو فعال. وكما أفاد الأمين العام في تقريره حول عمل المنظمة (A/59/1، الفقرة ٢٩)، حققت الكاميرون ونيجيريا تقدما كبيرا، بمساعدة الأمم المتحدة، في مجال تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين. وإن انسحاب الإدارة المدنية وأفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعين لكل دولة من الدولتين من المناطق الواقعة في نطاق سيادة الدولة الأخرى، والقيام بنقل السلطة بما يتوافق مع ذلك حسبما دعت إليه المحكمة، سيعزز التعاون بين الكاميرون ونيجيريا. وإن الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس نيجيريا أولوسيغون أبوسانجو إلى الكاميرون دلت على

تصميم البلدين على مواصلة تعزيز علاقاتهما الثنائية من خلال التعاون والحوار بالطرق السلمية. وإن العملية التي بدأتها اللجنة فريدة من نوعها في أفريقيا وبدأت تثمر بالفعل. وقال إنه يرغب لذلك في أن يحث المجتمع الدولي بأسره على تشجيعها ودعمها حتى تصل إلى نتيجة ناجحة.

١٢ - **السيد كوزاكي** (اليابان) ألمح إلى أن الأمين العام ذكر في تقريره السابق بشأن هذه المسألة (A/C.5/58/20/Add.1) أن عمل اللجنة المختلطة يكتسب زخما. غير أنه وفقا للتقرير المعروض الآن على اللجنة (A/58/886)، نقحت الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة لدعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ نزوليا لأن معدل سير الأنشطة على الأرض كان أبطأ مما هو متوقع. وقد سأل ما إذا كان الزخم الأولي قد تباطأ حقا، وإن كان الأمر كذلك، فهل ستتمكن اللجنة المختلطة من إكمال عملها بنهاية عام ٢٠٠٥. كما أعرب عن رغبته في معرفة السبب في تخفيض التكلفة التقديرية لوزع ٣٢ مراقبا مدنيا من ٢,٨ مليون دولار إلى ١,٢ مليون دولار. فإن كانت الوفورات تعزى إلى تخفيض مستوى أجورهم، كما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/59/411 - الفقرة ٧)، وجب إيراد هذه المعلومات في تقرير الأمين العام. ولاحظ أن المرحلة الأولية من دعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة قد مول من موارد غير موارد الميزانية العادية واستفسر عن المبالغ التي أنفقت وعدد الموظفين الذين استخدموا خلال تلك المرحلة. وأعرب أخيرا عن ترحيبه بأي معلومات إضافية حول الفترة التي ستستغرقها عملية ترسيم الحدود ومركز الفريق العامل المعني بالحدود البحرية.

١٣ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن تخفيض مبلغ ٧٠٠ ٥٨٠ دولار من الاحتياجات المقدرة يعود في أغلبه إلى تخفيض أجور ٣٢ مراقبا مدنيا. وفي حين أن تقرير اللجنة الاستشارية فصل على نحو أوسع بشأن هذه المسألة، فإن المعلومات الواردة فيه وفرتها الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الفرق ما بين مبلغ الالتزام المأذون به الموافق عليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ومستوى الموارد المطلوبة في التقرير المعروض على اللجنة (A/58/886) قد أظهر صعوبة التنبؤ بالتكلفة الحقيقية للأنشطة الجديدة. وإن ذلك لا يعني وجود تغيير في نطاق دعم الأمم المتحدة للجنة المختلطة. وقال إنه سيرد على النقاط الأخرى المثارة في المشاورات غير الرسمية.

مسائل أخرى

١٤ - **السيد أبيليان** (أمين اللجنة): تلا ملاحظة وردت من رئيس دائرة الترجمة الفورية وافق عليها مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن الملاحظة تذكر الوفود بأنه، كي يتمكن المترجمون الفوريون من أداء عملهم على النحو المطلوب، يتوجب نطق كل البيانات بسرعة تسمح بفهم البيان على نحو واضح، وأن أي نص سيقرأ في قاعة الاجتماع يجب أن يقدم إلى المترجمين الفوريين قبل عرضه.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.